

سرقات المتنبي ومشكل معانيه

تأليف : ابن بسام النحوي ، حققه
وقدم له : سماعة الأستاذ الامام
الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور ،
I42 صفحة (الدار التونسية للنشر ،
سلسلة نفائس المخطوطات ، تونس
في اوت 1970)

تقديم : الحبيب الشاوش

يعتبر هذا الكتاب — على صغر حجمه (1) — على جانب من الطرافة
كبير ؛ ونشاطر مُحققته في تعريفه إيّاه بقوله : « هذا كتاب عزيز النزعة
غريب الوقع » (2) باعتباره يترع إلى غرض هامّ كان شغل أقلام أهل العلم
والأدب والشعر ، وهو ما تناولوا به شعر أبي الطيب المتنبيّ من شرح
وتحليل وتعليق ، ونقد وإعلال وردّ وما أخذهُ في شعره من شعر غيره .
والمعروف أن من بين هؤلاء طائفة كانت تعجب بشعر المتنبيّ وتناصره
وطائفة أخرى — من خصومه — تلعن فيه وتهاجمه وتسعى جهدها إلى إبراز

(01) يحتوي الكتاب على مقدمة : عشر صفحات (ص ص ز-ع) للمحقق . أما الفحوى فيمتد
من ص 3 إلى ص 142 . وينتهي بفهرس الشعراء (ص ص 143-146) وفهرس المواد
(ص ص 147-148) . بقطع النظر عن صفتين طبعت عليهما صورتان فتوغرافيتان :
إحداهما تمثل أول مخطوط سرقات المتنبي والثانية : آخر هذا المخطوط .

(02) المقدمة : ص ز .

مواطن ضعفه ونقصه ، ثم طائفة ثالثة أرادت أن تقف موقفا وسطا معتدلا منتهجة سبيل النقد الموضوعي المجرد تاركة جانبا ما تمليه العواطف الجامحة وتزيته أو تزيفه لأصحابها من الآراء والمواقف (3) .

وتتمثل طرافة هذا الأثر الأدبي الجديد في أن أحداً ما كان على علم بأن مؤلفه — وهو صاحب الذخيرة (4) — قد شغل هو الآخر — من بين من شغل (5) — بديوان المتنبي وشعره ، مما يدلّ عَمَّ أكثر فأكثر قول ابن رشيّق في أبي الطيب : « ثمّ جاء المتنبي فملأ الدنيا وشغل الناس » أو ما قاله شاعرنا عن نفسه وشعره ، أو — بعبارة أدق — عن « كلماته » :

« سيعلم الجمع ممن ضم مجلسنا بأنني خير من تسعى به قدم
أنام الذي نظر الأعمى إلى أدبي وأسمعت كلماتي من به صمم
« أنام ملء جفوني عن شواردها ويسهر الخلق جرّأها ، ويختصم »

والطريف في هذا الباب أن ابن بسّام صاحب « الذخيرة » لم يعرف بالنحوي مما حدا بالمحقق إلى التساؤل في أمره وإثارة مسألة هوية المؤلف الحقيقية

(03) وأحسن ممثل لهذه الطائفة الثالثة : الجرجاني : صاحب « كتاب الوساطة بين المتنبي وخصومه » .

(04) كتاب « الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة » ط. لجنة التأليف والترجمة والنشر . القاهرة ، 1939/1358 .

(05) من قدام الأديباء والعلماء والنقاد خاصة أمثال : أبي الفتح بن جني (ز 1001/392-2) ، صاحب « الفسر الكبير » و « الفسر الصغير » على ديوان المتنبي ، والحائمي (ز. 988/388) صاحب « الرسالة الحاتمية » ، ط. المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، 1931 ، حيث بين ما أخذ المتنبي ، والاصفهاني (عبد الله بن عبد الرحمان) صاحب كتاب الواضح في مشكل شعر المتنبي ، والصاحب ابن عباد اسماعيل (ز 995/385-6) ، والمعري (ز 1057/449-8) ، والوحدي (ز 1075/468-6) ، والثعالبي (ز 1037/429-8) ، صاحب كتاب : « أبو الطيب المتنبي وأخباره » ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، 1925 ، والعكبري (ز 1219/616-20) ، وابن هشام الأنصاري (ز. 60-1359/761) ، صاحب « مغني اللبيب في النحو » ، وقد أورد في مواضع منه بعض شعر المتنبي من جهة صحة العربية ، والبديعي (ز. 1073/1662-3) ، وقد ذكر المحقق أنه لا يعرف عنه إلا إسمه (مقدمة ، ص ز) وأصله ووظيفته وتاريخ وفاته ، بينما تعرف عنه أنه « البديعي » صاحب كتاب : « الصبح المنبي عن حيثيات المتنبي » ، ط. القاهرة ، 1308 ، على حاشية شرح العكبري ، جزءان قطع 4 . وقد اعتمدته العلامة الكبير المستشرق ر. بلاشير في أطروحته عن المتنبي :

Un poète du IV^e/X^e s. : Abū-T-Tayyib Al-Mutanabbī Paris, 1935

وابن سيدة (ز. 968/358-9) ، فضلا عن ابن رشيّق وابن خلدون .

حتى أدّى به الأمر إلى الوقوع على صحتها اعتماداً على : شواهد حسية قريبة وأخرى استنباطية ، وقد اقتصر في ذلك :

(1) على ما جاء مكتوباً على المخطوط :

أ) بخط مشرقى : « كتاب سرقات المتنبي ومشكل معانيه » تأليف الشيخ ابن بسام النحوي رحمه الله أمين ... « وهو ابن بسام صاحب كتاب الذخيرة في شعراء الجزيرة » .

ب) وبخط مغربي : « هذا الكتاب في حلّ مشكل معاني أبي الطيب وبيان ما وافق فيه كلامه غيره ممّن تقدّمه من الشعراء . ألفه الفاضل العلامة ابن بسام النحوي التغوي صاحب كتاب الذخيرة في شعراء الجزيرة ، وقد شاهدت جزءاً منه ببلاد المغرب قاله عبد الله تعالى أبو عبد الله الكاتب » (6) تلك جملة ما سمّيناه بالشواهد الحسية القريبة ؛ أما الشواهد الاستنباطية فقال في شأنها :

(2) على أن من عرف بابن بسام فيمن مضى من العلماء فيما انتهى إليه علمنا أربعة :

- أحدهم علي بن محمد بن بسام البغدادي الشاعر .
- وثنائهم علي بن بسام التغلبي الأندلسي .
- وثالثهم محمد بن أيّوب بن بسام من أهل مالقة .
- ورابعهم أبو الحسن بن بسام المالقي .

وقد أحسن المحقّق البحث والتنقيب عن هوية هؤلاء الأعلام والتمييز بينهم استناداً إلى ما جاء في كتب تاريخ الأدب والتراجم مثل معجم الأدباء

لياقوت ، ووفيات الأعيان لابن خلكان ، واللباب لابن الأثير ، حتى وقف على تحقيق اسم مؤلف الكتاب وهو ابن بسّام النحوي الشنتريني (7) .

وقد تعرض الشيخ محمد الطاهر بن عاشور إلى غرض الكتاب وطريقته (8) ملاحظاً أن مؤلفه اقتصر في فاتحته على قوله : « هذا كتاب في ذكر سرقات أبي الطيب ومشكل معانيه المرتبة على القوافي » ثم استطرد في بيان هذه الطريقة — على بساطتها — وهي أن ابن بسام « يأتي بأبيات أبي الطيب مرتباً لها على حسب ترتيب حروف القوافي : فيسُعنونُ بحرف القافية التي منها الأبيات ، ثم يذكر الأبيات المحتاجة إلى الشرح عنده ثم يعقب بذكر ماخذ المتنبي لبعض أبيات في القافية ، فيقول : فصل في سرقاته » (9) وقد يأتي (ابن بسام) بكلام أبي الفتح ابن جنّي ويتنقده أو يقرّه وجعل ترتيب حروف المعجم فيه على الاصطلاح المشرقي دون المغربي الذي هو اصطلاح أهل بلد ابن بسّام الشنتريني . وهذا محلّ نظر : فيحتمل أنه تابع فيه ترتيب أبي الفتح ابن جنّي .

وقد جمع فيه بين طريقتي ابن جنّي التي خصّ إحداها بكتاب الفسّر الكبير ، والأخرى بكتاب الفسّر الصغير ، وزاد عليه بذكر السرقات الشعرية (10) .

وقد اعتمد المحقق هذه الطريقة لابن بسام في كتابه : سرقات المتنبي ومشكل معانيه ، والشبيهة بطريقته في التأليف والنقد كما تظهر في بعض فصول من كتاب « الذخيرة » ، ملاحظاً أنها نفس الطريقة وساق ذلك حجة إضافية تدعم هوية المؤلف ونسبة الكتاب إليه. وقال في هذا الشأن (11) :

(07) راجع ص ص : ح-ط-ي-ك-ل- من المقدمة . وكذلك ص ص « م » و « ن » .

(08) ص ص ي-ك (المقدمة) .

(09) نفس المرجع . ص ي .

(10) نفس المرجع : ص ص ي-ك .

(11) المقدمة ص م .

وأسلوب هذا الكتاب وطريقته توافق تمام الموافقة طريقة ابن بسّام في كتابه الذخيرة من نسبة المعاني الشعرية إلى من سبق قائلها ، ومن التنظير بينها وبين ما يشبهها ، ومن النقد لها بالثناء إن استحقته أو ضده إن اقتحمته ، ومن الدلالة على شدة ملابسته لشعر أبي تمام وشعر أبي الطيّب ، بحيث يقوى الظن بأن هذا التأليف لابن بسّام صاحب كتاب الذخيرة . وأردف ذلك بمثال في ذكر ترجمة عبد المجيد بن عبدون ، ختمه بقوله : « ومما يحقق أن مؤلف هذا الكتاب أندلسي قوله هنا « وقال بعض أهل أفقنا وهو يوسف بن هارون الرمادي » . فإن يوسف هذا من أهل رمادة التي هي من غرب الأندلس كما أن شترين (12) من غرب الأندلس (13) » .

وهكذا ، قد حرص المحقق في مقدمة الكتاب على إثبات هوية المؤلف منتهجا في ذلك الطريقة العلمية المركزة على المقارنة والاستقصاء واستيعاب كل وسائل التحقيق الموجودة لديه وهو مجهود مشكور ، إلا أن عمله قد يبدو للباحثين منقوصا . لا بمعنى التقصير في البحث بل باعتبار النسخة الفريدة التي اعتمدها في تحقيق المخطوط . فعلاوة على كونها « نسخة واحدة » وجدت لديه ، اعترف الأستاذ بأن بها نقصا في موضعين (13) : أحدهما يقدر بورقه بعد ورقة 19 . والثاني بمقدار ورقتين بعد ورقة 26 . وفي هذا يكمن موطن النقص الذي أشرنا إليه ، فذلك مما يعوق الباحثين عن إنجاز عمل متين من التحقيق العلمي الذي لا تشوبه شائبة ولا يعتوره عيب مهما كان ، على أن لكل عمل إنساني من نوعه موطن للنقص لا للتقصير أو العجز ، فلا مؤاخذه إذا شبخنا على ما قام به من عمل مشر ، طالعنا به وفاجأنا ، فأفاد ،

(12) كذا في النص . وقد وردت هذه الكلمة محرفة - وهي شترين - بسبب سوء الطبع . فهي إذا غلطة مطبعية .

(13) كما سبق أن لاحظ : « وفي هذه النسخة تحريف كثير وضبط غير صحيح لكن أكثره واضح التصحيح » . : المقدمة ، ص ع .

مثيراً . بما قدّم ، تراث أدبنا العربي ، موثّقاً به فضل صاحب الأثر (14) .

هذا وقد أفادنا الشيخ ابن عاشور برواية « قصّة هذا المخطوط » وكيف انتقل من المشرق إلى المغرب ، وقد وصفها لنا وصفاً دقيقاً في ص ص س وع من المقدمة فلا فائدة في تكرار ما ورد في هذا الشأن . على أن ما يلفت الانتباه في هذا الباب أن هذه النسخة من المخطوط وجدت في سفر حيث ضمت مع رسالة للحاتمي ، في مناظرة بينه وبين المتنبي ، ورسالة له في مآخذ المتنبي معاني عدة أبيات من كلام الحكيم أرسطاطاليس ، وهما بخط من سمى نفسه أنّه « أبو عبد الله الكاتب » الذي ذكر أنّه نسخ تينك الرسالتين بالقاهرة في رجب سنة 662هـ . ذلك أن غرض القدرح والطعن بارز في رسالة الحاتمي . خفيّ بل يكاد يكون معدوماً في كتاب ابن بسّام ، فعسى أن يكون الجمع بين الأثرين لتقارب في المضمون لا في الغرض والزرعة . فالحاتمي أراد الخط من قيمة المتنبي بمهاجمته إيّاه في شخصه وعرضه وشعره والغرض من عبقريّته . (16) بينما نزع ابن بسّام إلى « حلّ مشكل معاني أبي الطيب وبيان ما وافق فيه كلامه كلام غيره ممن تقدّمه من الشعراء (16) » أي إلى كشف الغطاء عن بعض الأبيات الواردة في ديوانه والمستوجبة للشرح اللغوي والتوضيح المعنوي لما فيها من دقة أو غدوض أحياناً ، مبيّناً مآخذ

(14) لا يفض اعتقاد الشيخ ابن عاشور على هذه النسخة الوحيدة من فضله وقد أكد لنا في تواضع وصراحة جديرين بكل عالم باحث مصرحاً بالحرف الواحد : نفس المرجع : « وقد بحث فيما دخلت من المكتبات وما راجعت من الفهارس عن نسخة من هذا الكتاب فلم أجد نسخة أخرى . ولذلك غلب على ظني أنها النسخة الوحيدة » . - وهنا - على ذكر المكتبات - من حقنا أن نساءل : هل تندرج مكتبة « الاسكوريال » ضمن هذه المكتبات ... ؟ ! وهلا توجد نسخة أخرى بها ؟ !

(15) راجع رسالة الحاتمي في : « وفيات الأعيان » لابن خلكان . ط . القاهرة 1367/1948 (الطبعة الأولى) ، 1 ، ص ص 482-486 - أو « الرسالة الحاتمة » - ط . المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، سنة 1931 .

(16) هذا هو العنوان الثاني لكتاب ابن بسّام ، كما كتب في أعلى النسخة بخط مغربي (سنة 615هـ) . ولا تظهر من خلال هذا العنوان ولا من فحوى الكتاب نزعة الطعن والتلب في شخص المتنبي وشعره .

أبسي الطيب و سرقاته على أن « المآخذ » و « السرقات » ليست من العيوب في كل الحالات ، وقد تعلقت همّة المحقق بتوضيح مفهومها وهي أن « يأخذ الشاعر معنى سابقا في شعر من قبله فيودعه في شعره قصداً ، ويعلم القصد بقرينة الإحاطة بذلك المعنى ؛ فكل من الأخذ والسرقة نوعان : ظاهر وغير ظاهر . الظاهر أن يؤخذ المعنى كله إمّا مع اللفظ كله أو بعضه . فإن أخذ اللفظ كله من غير تغيير فهو مذموم ، ويلحق به أن يبدل بعض الكلمات بما يراد فيها وإن كان مع تغيير لنظمه ؛ فإن كان شعر الشاعر الآخذ أحسن من شعر سابقه فممدوح ، وإن كان أقلّ منه فهو مذموم .

وإن أخذ اللائح من السابق المعنى وحده سمّي إماما وسليخا . وهو أقسام . ويغتفر من الأخذ ما فيه حسن تصرف من الآخذ في المعنى المأخوذ منه (17) . هذا ما ذهب إليه المحقق في بيان مفهوم « السرقات » ومواطن استحسانها واستقباحتها لدى الشعراء والنقاد . دون أن يذكر لنا أصحاب هذه النظرية ودون أن يعتمد إلى وضع مآخذ المتنبي كما أوردها ابن بسام في إطار « السرقات » التي تحدث عنها نقاد الشعر القدامى أمثال ابن رشيق ، والجرجاني والعسكري ، الخ ... (18) ، ولو فصلّا لكانت الدراسة تكون

(17) راجع المقدمة : ص ك .

(18) رأينا في هذه الحاشية أن نكمل هذا الفراغ بضرب أمثلة دقيقة ما أورده بعضهم في مفهوم السرقات الشعرية وما أجازوه منها فاعتبروه مستملحا أو عابوه على أصحابه وأعتبروه مستقبحا منبذاً .

يقول الجرجاني في « الوساطة » (ط. أحمد عريف الزين ، صيدا ، 1912/1331) ص 161 : « ومن لطيف السرقة ما جاء به على وجه القلب ، وقعد به النقص ، كقول المتنبي أحبه وأحب فيه ملامة ؟ إن الملامة فيه من أعدائه

إنما نقض قول أبي الشيص :

حبا لذكرك ، فليلمني اللوم

أجد الملامة في هوائك لذيدة

وأصله لأبي نواس في قوله :

إذا غاديتني بصبح عدل

فمزوجا بتسمية الحبيب

ويقول (ص. 167) : « ومتى أجد حدنا بنفسه أو أعمل فكره وأتعب خاطره وذنه في تحصيل معنى يظنه غريبا مبتدعا ، ثم تصفح عنه الدواوين لم يحظ أن يجده بعينه » .

« ولهذا السبب أخطر على نفسي ، ولا أرى لغيري بت الحكم على شاعر بالسرقة » .

أما ابن رشيق (العمدة ط. القاهرة 1925/1344 - جزءان : ج ، ص 215) فيعرف السرقة بقوله : « السرقة في الشعر ما نقل معناه دون لفظه » . وهو يرى (نفس

أمتن ، على أنه لا ضير على المحقق من ذلك ، إذ يبدو أنه توخى الاختصار ورام الإيجاز في ما قدّم به الكتاب ، وعدل عن كل تفصيل واستعاب . وإذا رأينا من الصالح أن نلفت النظر إلى مسألة السرقات ومفهومها ومدى استحسانها واستصلاحها تارة واستقبالها طوراً لدى النقاد والأدباء فلأنها مدار البحث ومركز الاهتمام في الكتاب الذي يتلخص فحواه في شرح أبيات متفرقات من شعر أبي الطيب ومناظرة بعضها بما قاله فحول الشعراء السابقون دون القصد إلى طعن أو التزوع إلى غرض التشويه أو المس من سمعة المتنبي . وهذه الميزة التي يتصف بها كتاب ابن بسام تختلف كل الاختلاف عن منزع الخاتمي في رسالته على أن الأثرين قد جُمعا في « مخطوط » واحد (19) ، وهنا نقف لحظة لتساءل عن السبب الذي من أجله نُشرت رسالة الخاتمي وذاع صيتها في الافاق ولم يُعرف لدينا كتاب ابن بسام في سرقات المتنبي فبقيت خاملة الذكر طي النسيان والجهل أو التناسي والتجاهل ... ؟ !

المرجع : ج (ص 216) أن « اتكال الشاعر على السرقة بلادة وعجزد ، وتركه كل معنى سبق إليه جهل » ويضيف قوله (ج) ، ص (223) : « ... غير أن المتبع إذا تناول معنى فأجاده بأن يختصره أن كان طويلاً ، أو يبسطه أن كان كزاداً ، أو يبيته أن كان غامضاً ، أو يختار له حسن الكلام إن كان سفاسفاً ، أو رشيق الوزن أن كان جافياً ، فهو أولى به من مبتدعه » . ويوافقه على ذلك أبو هلال العسكري في كتاب الصناعتين (ط القسطنطينية 1320هـ) ص : 146 حيث يقول : « ليس لأحد من أصناف القائلين غنى عن تناول المعاني من تقدمهم والصب على قول من سبقهم » .

وخشية أن يطول بنا الحديث في هذا الباب نختم هذه التتمة بنموذج من أقوال الجرجاني في موضوع السرقات (الوساطة : ص 179) : « فمتى نظرت فرأيت أن تشبيه الحسن بالشمس والبدر ، والجراد بالغيث والبحر ، والبلبل البطيء بالحجر والخمار ، والشجاع المضي بالسيف والنار ... أمور مقررة في النفوس ، متصورة للقول ، يشترك فيها الناطق والأبكم ، والفصيح والأعجم ، والشاعر والمفهم ، حكمت بأن السرقة غير متفنية ، والأخذ بالاتباع مستحيل ممتنع . وفعلت بين ما يشبه هذا ويبينه ، وما يلحق به وما يتميز عنه ، ثم اعتبرت ما يصح فيه الاختراع والابتداع ، فوجدت منه مستفيضاً متداولاً متناقلاً لا يعد في عصرنا مسروقاً ، ولا يحسب مأخوذاً » وإن كان الأصل فيه لمن انفرد به ، وأوله للذي سبق إليه ... » .

(19) جاء في المقدمة ص س : « وهذه النسخة في سفر ضمها [النادخ] مع رسالة لأحماتي ، في مناظرة بينه وبين المتنبي ، ورسالة له في ما أخذ المتنبي معاني عدة أبيات من كلام الحكيم أرسطاطاليس وهما بخط من سمى نفسه أنه « أبو عبد الله الكاتب » .

لاسيما وأنّ كلاً من كتاب السرقات لابن بسّام ورسالة الحاتمي قد جُمِعَا منذ القديم (20) في سفر واحد فشاع ذكر الرسالة وبقي الكتاب مجهولاً ... ؟ !

والجواب على هذا السؤال يبدو عسيراً من الناحية العلمية والبحث ولا يسع المحقّق في هذا الشأن إلا الذهاب إلى التخمين والافتراض ...

وقد ذهب المحقّق إلى تعليل إغفال السابقين ذكر هذا الكتاب اعتماداً على افتراضين (21) : أولهما ما لمّح إليه ابن سعيد في كتاب « المغرب في حلى المغرب » نقلاً عن « نجوم السّماء في حلى العلماء » إذ قال : « الأديب أبو الحسن بن بسّام التغلبي الشّتريني ، العجب أنّه لم يكن في حساب الاداب الأندلسيّة أنّه سيبحث من شترين قاصية الغرب (غرب الأندلس) ومحل الطّعن والغرب (الجهاد) من ينظّمها قلائد في جيد الدّهر ، ويطلّعها ضرائر للأنجم الزّهر ، ولم ينشأ بحضرة قرطبة ولا بحضرة إشبيلية ولا غيرها من الحواضر العظام من يمتنع امتعاضه لأعلام عصره ويعهد في جمع حسنات نظمه ونثره ، وسلّ الذّخيرة ، فإنّها تُعَنّونُ عن محاسنه الغزيرة » .

ويستنتج المحقّق الاستنتاج التّالي : « فقوله : قاصية الغرب إشارة إلى أنّها ثغر مهدّد بغزوات الأعداء الجالقة . فهذا سبب إحجام الناس عن طلب العلم فيها بإغفال الباحثين عن أبي الطّيب المتنبي مثل العمكبري والبديعي ذكر هذا الكتاب ...

وثانيهما (22) أن كثرة التصانيف في ذلك الغرض في المشرق أذهلت الأدباء عن تطالّب مثله في المغرب ، حتى إن النسخة التي بقيت من هذا الكتاب ، هي منسوخة بالمشرق بخطّ مشرقي (سنة 615) .

(20) منذ شعر رجب سنة 622 : المقدمة ص س .

(21) المقدمة ص ك ل .

(22) نفس المرجع .

ومع احترامنا للشيخ الأستاذ واجتهاده في هذا الإستنتاج ، فليسمح لنا بعدم موافقتنا إياه تماما على هذا الاستنتاج ، وبإبداء شيء من الاحتراز إزاءه ، ونعود فنلقي عليه نفس السؤال السابق ، ولكن - هذه المرة - لا فحسب بالنسبة لكتاب « السرقات » بل وكذلك بالنسبة إلى كتاب « الذخيرة » ، فنقول : كيف شهرت ونشرت رسالة الخاتمي في المتنبي ، فتداولتها الأقلام والأيدي ، ولم يعرف كتاب ابن بسّام على قيمته والحال أن كلا الأثرين - كما ذكرنا - وكما يعرف فضيلته هو ذلك ! - قد جُمِعَا في سفر واحد وقُرْنَا في نفس المخطوط وعُرفَا بخط واحد ؟ ! ... ثم كيف ولماذا بقي كتاب « الذخيرة » مغبوراً مجهولاً أو قل ... متجاهلاً (23) والحال أن له من النسخ الخطية العدد الكثير (24) ، ومنها ما وجد بالقاهرة وببغداد فضلا عن مدينة الرباط ، وعدد هذه النسخ يناهز السبع (25) .

الجواب على ذلك قد يكون فيما جزم به عدد من الأدباء والنقاد من أن ابن بسّام لم يكن ، بنزعته المغربية واعترازه بأصالته و« جنسيته الأندلسية » محبوباً لدى المشاركة كما كان قبله ابن عبد ربّه أحد أبناء تربته ، وقد طالع المشاركة بكتابه الشهير « العقد الفريد » فلقى به - خلافاً لما كان ينتظر - مغمراً ومطمئناً ... وذلك رغماً عن قيمة الكتاب ونفادته (26) . وابن بسّام - كما جاء ذلك في « الذخيرة » (المقدمة بقلم المؤلف) معترّ بأصالته المغربية و« جنسيته الأندلسية » وقد دفعه - كما أكد ذلك طه حسين (27) - إلى

(23) بقي كتاب الذخيرة مضموراً طيلة قرون فلم ينشر إلا في سنة 1939/1358 وهو تاريخ بداية طبعة (القسم الأول - المجلد الأول) . والفصل في ذلك راجع إلى المستشرق الكبير لي بروفنسال كما اعترف بذلك طه حسين المقدمة الذخيرة : ط. القاهرة 1939/1358 : ص د .

(24) راجع : « الذخيرة ... » ط. القاهرة ، 1939/1358 - القسم الأول - المجلد الأول : أصول الكتاب ، ص « ز » وما بعدها .

(25) نفس المرجع .

(26) تعتبر القولة الماثورة عن الصاحب بن عباد بشأن كتاب العقد الفريد : « هذه بضاعتنا ردت إلينا » مغمراً ودلالة على استنفاص لقيمة الكتاب .

(27) مقدمة طه حسين لكتاب « الذخيرة » : الصفحة الأولى .

تأليف كتابه « الذخيرة » حبه لوطنه الأندلس وحرصه على أن يثبت لها تفوقها في الأدب والعلم . وأن يثبت هذا التفوق لمعاصريه خاصة لكثيرة ما رأى من افتتان الناس من أهل أفقه بالمشرق وأدبائه وعلمائه وإعراضهم عن الأندلس وما أنتجت من أدب وعلم ، مع علمنا أن ابن بسام كان يرمي كذلك إلى مضاهاة الثعالبي — لا إلى تقليده كما يقول الدكتور طه حسين (28) — في كتاب اليتيمة ، والفرق واضح دقيق بين المضادة والتقليد ! ...

فلربما بقي ابن بسام مغمور الذكر . تجاهله القوم وتجاهلوا تأليفه القيمة لسبب « تطاوله » على المشاركة . وسعيه إلى إبراز فضاه وتفوقه ، وفضل أبناء وطنه على غيرهم من أدباء المشرق . ولربما كان في نفسه ما أراد به أن يآثر لبعض من لم يُعترف بقيمته في المشرق من أبناء تربته الأندلس وفي مقدمتهم ابن عبد ربّه ، فكان منه ما كان من ردّ فعل أو — إذا شئت — من « تطاول » (29) كما يروق لبعضهم تسميته ... على أن ابن سيدة الذي لم تبدر منه بادرة « التطاول » على المشاركة — وهو مغربيّ مثل ابن بسام — والذي عني هو الآخر بالمتنبّي وغرر شعره ، لم يبق مغمورا متجاهلا ... ولئن قدّمنا هذا الرأي « افتراضاً محتملاً » للإجابة على السؤال الذي أثاره — وقد أحيين — سماحة الشيخ ابن عاشور ، بسبب بقاء هذا الكتاب — كتاب « السرقات » لابن بسام — مغموراً مُهْمَلًا ، فلأنّ هذا التعليل الذي هو من باب الافتراض المحتمل يصحّ كذلك بالنسبة لكتاب « الذخيرة » وبالتالي للمؤلف نفسه (30) ...

(28) نفس المرجع .

(29) وليس هو يتناول بل هو ضرب من الاعتزاز والأنفة والشعور بالكرامة ليس إلا ... إزاء استعلاء المشرق على المغرب والمشاركة على المغازبة من الأدباء في سالف العصور ...

(30) إن من يطالع مقدمة « الذخيرة » بقلم مؤلفها ، تحصل له فكرة واضحة حول « التنافس » و « التنافر » القائمين آنذاك بين أدباء المشرق وأدباء المغرب ، وما كان يكنه بعض « المشاركة » بالخصوص نحو المضاربة من الاستعصار واحتقار ، وفي ذلك يكمن سر « التجاهل »

أمّا اعتبار ابن بسّام قد تأثّر بطريقة ابن جنّي فذلك من باب الافتراض المحتمل لا سيما وابن ابن جنّي (31) قد سبق ابن بسّام لكن ليس لدينا من الحجج العلمية القاطعة ما يثبت ذلك بل — قلّ — لم يقدم لنا المحقق منها شيئاً يذكر في مقدّمته ... (32) .

وأمّا اعتبار العكبري قد اطلع على هذا الكتاب فذلك أيضاً من باب الافتراض خاصة وأن العكبري سار في منهجه على غرار ابن بسّام (33) وجاء بعده (34) ، لكن لم يوضح لنا المحقق إمكانية حصول هذا «الاطلاع» وسببها ومداه ، اعتماداً على شواهد علميّة مضبوطة ، ولا نؤاخذ على ذلك كل المؤاخذة ، وهو لا يملك من الوثائق الكتابية إلاّ النسخة الوحيدة من الكتاب ...

وفيما يتعلّق بعنوان الكتاب فتساءل لماذا فضّل سماحة الشيخ ما « كُتِبَ بالخطّ المشرقي (35) » على ما كُتِبَ بالخطّ المغربي (36) ، والحال أن الفرق بينهما واضح ، إذ ينصّ العنوان الأوّل على وجود « سرقات » بينما لا يذكر العنوان الثاني هذه العبارة وهي هامّة لا سيما وأنها تنطوي على مفهوم بل مفاهيم — حسبما رأينا — انفا في باب الحديث عن السرقات — جدّ دقيقة ، وأن فحوى الكتاب لا يدلّ تماماً على أن « ما وافق فيه كلامُ المتنبيّ كلامَ غيره » هو من « السرقات » كما جاء ذلك في دواوين البلاغة والنقد الشعري لقدماء العرب ونقادهم سواء منهم المشاركة أو المغاربة ... على أن من ينظر مليّاً في أبيات المتنبيّ الواردة في فصول « السرقات » يلاحظ أن أغلبها

(31) رأينا أن ابن جنّي توفي سنة 392 .

(32) انظر ص ص ي — ك .

(33) انظر ص ل .

(34) رأينا أن العكبري توفي سنة 616 هـ .

(35) العنوان بالخط المشرقي هو : « كتاب سرقات المتنبي ومشكل معانيه » .

(36) العنوان بالخط المغربي هو : « هذا الكتاب في حلّ مشكل معاني أبي الطيب وبيان ما وافق فيه كلامه كلام غيره من تقدمه من الشعراء » .

من باب المآخذ المستملحة وأنها أبعدُ مما تكونُ عن السرقات في المعنى
 المبذل ، بل هي من نوع « ما اتفق فيه شعره مع شعر غيره » . ولو فرضنا
 أنها مأخذٌ بحسب الاصطلاح البلاغي المتفق عليه قديماً فالملحوظ أن أبا العليّ
 حريص كل الحرص على إدخال « تغييرات » في اللفظ مستجيباً — في ذلك —
 لشروط الاستملاح البلاغي « للسرقات » . ونذكر على سبيل المثال الشاهد
 التالي (37): يقول المؤلف : (مؤلف الكتاب)

« فصل في سرقاته »

« أمّا قوله :

و كنت أعيب عدلاً في سماح فهأنا في السماح له عدول

» من قول البحتري :

إلى مسرف في الجود لو أنّ حاتماً رآه لأضحى حاتم وهو عاذله

» أو قول حبيب :

عطاء لو استطاع الذي يستميحه لأصبح من بين الورى وهو عاذله

» وقوله :

« وكلّ شواة غطريف تمنى اسيرك أن مفرقهما السبيل »-

» من قول حاتم (38) :

« مضى طاهر الأثواب لم تبق روضةُ غداة ثوى إلاّ اشتتت أنّها قبرُ »

(37) ص 38 .

(38) « قوله من قول حاتم خطأ والصواب من قول حبيب كما في شرح العكبرى وفي ديوان تمام .

ومن الواضح أن أبا الطيّب -- إن كان أخذ المعنى عن البحري أو أبي تمام قد غيّر ألفاظ الأبيات تغييراً واضحاً ، وبذلك يكون المأخذ مقبولا وجانب البلاغة الشخصي متوفراً في شعره ...

ولنعرج الآن على مسألة عرضت في مقدمة الكتاب تتعلق بتاريخ وفاة ابن بسام . فقد ذكر المحقق من ناحية : « ان صاحب الذخيرة توفّي سنة 540 كما في نفح الطيّب » (39) ثم ذكر بعد ذلك : « وقال الاستاذ انزركلي في كتابه «الأعلام» : إنّه من الكتاب والوزراء ، وإنّه توفّي سنة 542 . ولعلّ مستنده في سنة وفاته ما قاله صاحب نفح الطيب ، فذكره في نفح الطيب ولم يصفه بالتغليبي ، وقال : إنّه تأخرت وفاته إلى سنة 542 (40) وليس ذلك صريحا في أنّه توفّي فيها ، وإنّما يقتضي أنّه كان حياً ستئذ » انتهى هنا قول المحقق .

وإن من ينظر فيما جاء في هذه الأسطر من تناقض في إثبات تاريخ وفاة ابن بسام وإقراره يتساءل لماذا لم يقف المحقق على ما يبتدئ أقرب إلى الصحة ، والمعروف لدينا أن ابن بسام توفّي سنة 542 هـ (41) ، فكان يكون من المستحسن إذاً ألاّ يؤكد المحقق شيئاً في هذا المجال ثم يراجع فيه .

على أن حرصه على « التحقيق العلمي » قد تجلّى في نواحي الكتاب الأخرى سواء فيما يتعلق بالخواشي المتضمنة تراجم الأعلام ، والتعليق والشروح المختلفة أو فيما يخص القيام بفهرس الشعراء الواردة أسماؤهم في الفحوى ، على أن المحقق لم يعمد إلى ذكر بحور الأبيات .

(39) ص ص ح - ط .

(40) « نفح الطيب » ط. الوهبانية بمصر سنة 1304 هـ . ج 2 ، ص 272 .

(41) قد أثبت ذلك - مثلاً - محقق كتاب « الذخيرة » ومن بينهم العلماء الثقات من المشرق والمغرب وعالم الاستشراق ... كلهم أجمعوا على ذلك .

وقد جاءت الطبعة أنيقة في جملتها بتقطع النظر عن قليل ما ورد فيها من غلطات مطبعية وأخرى في مجال التحقيق العلمي البحت ، ولا يمنع ذلك صاحبه - سماحة الشيخ الإمام - من المساهمة في إثراء الأدب العربي - والمغربي منه بالخصوص - بهذا الأثر الطريف الذي يوطئ فضل ابن بسام وسدحته أديباً ناقدًا ومؤرخاً للأدب العربي في أوسع معانيه ، ومن إتحاف أهل الزمان بهذه الباكورة . ورجاؤنا أن نعتبها أعمالاً أخرى من هذا القبيل . فيُحتق لنا سماحته ممّا يملك من المخطوطات « نفائسها » .

ح . الشاوش